خطة الاستجابة للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود في مصر

يناير
ديسمبر
2025

ERRRP

UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين

UNDP

جمهورية مصر العربية
وزارة الخارجية
Ministry of Foreign Affairs

إلهام باخي، لاجئة سودانية، تسجّل مع أطفالها الأربعة لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر بالقاهرة، وذلك بعد عام من اندلاع الحرب الأهلية في السودان. فرت إلهام إلى مصر في مايو 2024 مع آلاف اللاجئين الآخرين، تاركةً وراءها كل شيء.

© المفوضية / بيدرو كوستا جوميز

تم النشر في يونيو 2025

مقدمة خطة الاستجابة للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود في مصر لعام 2025

لقد برهنت مصر بصورة مستمرة على دعمها الراسخ المتواصل للاجئين من خلال توفير ملاذاً آمناً للفارين من النزاعات والاضطهاد. وتعد مصر موطنًا لمئات الآلاف من اللاجئين وطالبي اللجوء من السودان وسوريا وجنوب السودان.

وقد تأثر الاقتصاد المصري بشكل كبير بتداعيات فيروس كورونا (كوفيد- 19) والحرب في أوكرانيا.

فضلاً عن التصعيد الإقليمي الذي تشهده البلاد في الوقت الراهن على الحدود الجنوبية مع السودان، وعلى الحدود الشرقية مع غزة، مما زاد من تعقيد الاوضاع الاقتصادية الحالية.

على الرغم مما تشهده مصر من ضغط على الموارد الوطنية وما تواجهه من تحديات اقتصادية، فإنها لا تزال تمنح اللاجئين وطالبي اللجوء حق التمتع بالحقوق والخدمات، بما في ذلك الحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية. وتجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى سياسات الإدماج التي تنتهجها مصر في مجالي التعليم والصحة، فقد قامت مصر بتنفيذ بعض المبادئ الأساسية للميثاق العالمي بشأن اللاجئين (GCR) ، ومنها مبدأ عدم إقامة مخيمات للاجئين.

من ناحية أخرى اعتمدت رؤية مصر 2030 مبدأ «التنمية المستدامة الشاملة» كمبدأ توجيهي لرؤية البلاد طويلة المدى، مما يضمن معاملة اللاجئين وطالبي اللجوء على قدم المساواة مع المصريين بما يتماشى مع مبدأ «عدم ترك أي شخص خلف الركب».

ولعل من الضروري أن نشير إلى أنه اعتبارًا من 31 ديسمبر 2024، تم تسجيل 877,012 لاجئًا وطالب لجوء من ٥٩ جنسية لدى المفوضية في مصر، مما يجعل مصر تستضيف أكبر عدد من اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين في تاريخها.

ومن المتوقع أن تستمر أعداد الوافدين في الزيادة طوال عام 2025، وبالتالي تستهدف خطة استجابة للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود أكثر من 2 مليون شخص، بما في ذلك المجتمعات المضيفة المتضررة.

إن خطة الاستجابة للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود في مصر، التي تتولى قيادتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هي بمثابة آلية تنسيق وإطار يهدف إلى تضافر الجهود من أجل الاستجابة للتحديات الإنسانية والإنمائية بطريقة شاملة وجماعية ومتكاملة، وتهدف تلك الخطة أيضًا إلى دعم الحكومة المصرية لمواصلة توفير الحماية للأشخاص المحتاجين، وتوفير المساعدات المنقذة للحياة، وتعزيز النظم الوطنية، وتعزيز التعايش السلمي والاعتماد على الذات للاجئين والمجتمعات المضيفة لهم.

على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة المصرية والتزامها الراسخ بتوفير الحماية والمساعدة الشاملة، فان العدد المتزايد من الوافدين الجدد، لا يزال يحدث تأثيرًا بالغًا على القدرات المؤسسية الوطنية لتقديم الخدمات والمساعدة للاجئين وطالبي اللجوء والمجتمعات المحلية وخاصة في المناطق الحضرية.

تهدف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء إلى دعم جهود الحكومة لضمان التكامل بين الجهود الإنسانية والتنموية والدعوة إلى المزيد من الدعم من قبل المجتمع الدولي لضمان الاستدامة وتوسيع نطاق الخدمات الشاملة المقدمة للاجئين والمجتمعات المضيفة، وتنفيذ تدخلات التنمية تهدف إلى تعزيز قدرة المجتمعات المضيفة علي الصمود، وتعزيز التماسك الاجتماعي، بما يتماشى مع مبدأ تقاسم الأعباء والمسؤوليات في المنتدى العالمي بشأن اللاجئين .

إن النهج الاستراتيجي «لخطة الاستجابة للاجئين و تعزيز القدرة والصمود في مصر» لعام 2025 تتماشى مع الميثاق العالمي بشأن للاجئين، والتعهدات التي قدمتها الحكومة المصرية في «المنتدى العالمي للاجئين» في عامي 2019 و 2023، من أجل العمل المشترك على توفير ودعم حلول للاجئين والمجتمعات المضيفة في مصر.

وهناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى التكامل

بين المقاربات المنسقة للجهود الإنسانية والتنموية والسلمية في إطار «النهج الموحد للاجئين».

وتهدف تلك الخطة إلى دعم الاستجابة للاجئين ، بما يضمن استمرار حصول النساء والرجال والأطفال الذين فروا من بلدانهم على خدمات الحماية والمساعدة المنقذة للحياة، وتهدف أيضًا إلى المساهمة في تعزيز الدمج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين والتعايش السلمي في البلاد، مع تعزيز القدرة على الصمود للجميع.

وندعو المجتمع الدولي مجددًا إلى مواصلة دعمه القوي والحيوي للاجئين وطالبي اللجوء والمجتمعات المضيفة المتضررة في مصر، ولا يمكن الحفاظ على استدامة النموذج المصري القائم على «النهج الموحد للاجئين» إلا من خلال توفير التمويل الذي يتناسب مع حجم الاحتياجات والفجوات فيما يتعلق بوضع اللاجئين، وفي الوقت ذاته، فإن الجهود الملهمة التي يبذلها الشركاء في المجالين الإنساني والإنمائي، ولا سيما اللاجئين أنفسهم وكذلك المجتمعات المضيفة، تذكرنا بما يمكن تحقيقه عندما نعمل معًا.

"

إن تركيبة اللاجئين في مصر، الناتجة عن الأزمات الممتدة في بلدانهم الأصلية، تُعد دليلًا واضحاً على الحاجة الملحة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزوح القسري من خلال نهج يجمع بين الأبعاد الإنسانية والتنموية وبناء السلام.

"

سعادة السفير وائل بدوي

نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون اللاجئين والهجرة ومكافحة الاتجار بالبشر وزارة الخارجية

"

تماشياً مع الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، فإن هدفنا في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هو دعم مصر بصفتها القائد الرئيسي للاستجابة، بما يتماشى مع مبدأ "تقاسم المسؤولية"، وضمان اتباع نهج متعدد الجهات الفاعلة، ووضع الأساس لحلول مستدامة منذ البداية لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة المتأثرة.

"

الدكتورة حنان حمدان

ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى جمهورية مصر العربية ولدى جامعة الدول العربية

"

يُعد دعم سبل العيش المستدامة للمجتمعات المضيفة واللاجئين مفتاحاً لتعزيز الصمود وتمكين الحلول المستدامة. وقد أثبتت التجارب أن الدعم الإنساني يجب أن يُستكمل باستثمارات تنموية طويلة الأجل تعزز النظم الوطنية، وذلك في إطار نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

"

أليساندرو فراكاسيتّي

الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر

جدول المحتويات

لمحة سريعة الاستجابة المقررة على مستوي الدولة 5
تخطيط أعداد السكان 5
التوزيع بحسب السن والنوع 5

الجزء الأول الوضع الحالي 6
نظرة عامة على الوضع 6
النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام 8
المخاطر والاحتياجات 10

الجزء الثاني استراتيجية الاستجابة والحلول على مستوى الدولة 12
الأهداف الاستراتيجية للدولة 2025 12
أولويات الاستجابة الشاملة على مستوى الدولة 14
- العمر والنوع والتنوع (AGD) 14
- المساءلة تجاه الأشخاص المتضررين (APP) 14
- الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين(PSEA) 15
- العمل مع المجتمع المحلي 15

الاستجابات القطاعية 16
- الحماية 16
  القطاع الفرعي حماية الطفل 17
  القطاع الفرعي العنف ضد النساء والفتيات 18
  القطاع الفرعي الحماية القائمة على المجتمع 18
- التعليم 19
- الأمن الغذائي 19
- الصحة العامة والتغذية 20
  الصحة العامة 20
  التغذية 21
  القطاع الفرعي الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي 21
- سبل العيش والإدماج الاقتصادي 23
- المأوى/الإسكان 23
- المياه والصرف الصحي والنظافة 23
- المساعدات النقدية 25

الشراكة والتنسيق 25
- المتطلبات المالية المشتركة بين الوكالات 26
- هيكل التنسيق الوطني 27
- المتطلبات المالية المشتركة بين الوكالات 28
- ملخص الميزانية 28
- ملخص الميزانية حسب الشريك 29

قائمة الاختصارات 32

لمحة سريعة

الاستجابة المقررة على مستوى الدولة

يناير – ديسمبر 2025

لمحة سريعة

339.3 مليون دولار أمريكي

30 شركاء ERRRP

1,142,331	137,962	149,035	432,017
لاجئ سوداني	لاجئ سوري	لاجئون آخرون*	من أفراد المجتمع المضيف

* حتى 31 مايو 2025، يشمل فئة «لاجئون آخرون» أفرادًا من 60 جنسية مختلفة (بما في ذلك جنوب السودان، إريتريا، إثيوبيا، الصومال، وغيرهم).

تخطيط أعداد السكان

الفئة	اللاجئون قبل 15 أبريل 2023	السكان بنهاية ديسمبر 2024	السكان المخطط لهم بنهاية 2025
اللاجئون السودانيون	60,779	602,702	1,142,331
اللاجئون السوريون	146,995	147,797	137,962
اللاجئون الآخرون	85,846	126,513	149,035
المجتمع المضيف	—	—	432,017

إجمالي عدد السكان المتوقع أن يكونوا بحاجة إلى المساعدة 1,861,345

التوزيع بحسب السن والنوع

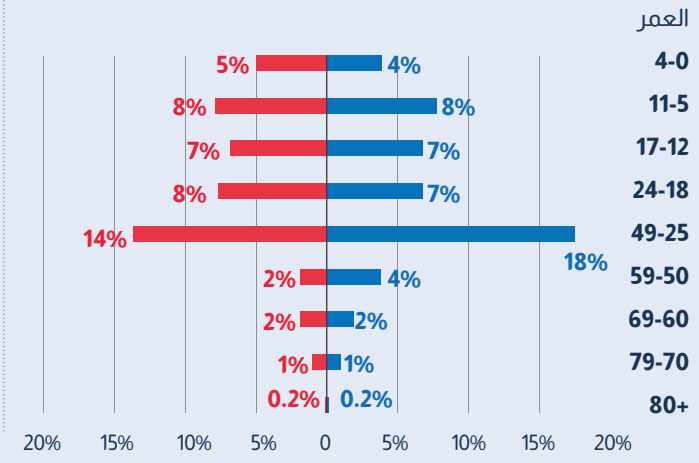

20 % الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة (بما في ذلك ذوي الإعاقة)

53 % النساء والبنات

47 % الرجال والأولاد

الجزء الأول الوضع الحالي

نظرة عامة على الوضع

تتمتع مصر بتقليد طويل الأمد في الترحيب باللاجئين وطالبي اللجوء وأحسنت استضافتهم على مر العقود.

تشارك الحكومة المصرية بفاعلية في المناقشات الجارية حول الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، والذي يهدف إلى تعزيز التعاون والتضامن بين اللاجئين والدول المضيفة المتضررة.

علاوة على ذلك، تبنت مصر بعض المبادئ الرئيسية للميثاق العالمي للاجئين، بما في ذلك سياسة عدم إنشاء مخيمات مخصصة للاجئين، مما يسمح للاجئين باختيار المكان الذي يريدون الاستقرار فيه، والجدير بالذكر أن أغلب اللاجئين يعيشون في المناطق الحضرية والمدن الكبرى.

وتحترم هذه السياسات حق اللاجئين في حرية التنقل، كحق أساسي من حقوق الإنسان، وتسهل ادماجهم في المجتمع المصري. إن السياسات الشاملة التي تنتهجها مصر في مجالي الصحة والتعليم تمثل جزءا متكاملا من التزامها بالمبادئ الأساسية للميثاق العالمي بشأن اللاجئين.

ومن الجدير بالذكر أن النهج الأساسي لمصر في ادارة شؤون اللاجئين يتمحور حول احترام مبادئ حقوق الإنسان والكرامة وعدم التمييز والحق في حياة كريمة.

في 16 ديسمبر 2024، أصدر فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي قانون اللجوء الجديد في مصر. يمثل اعتماد القانون الخطوة الأولى في إنشاء مصر لإطار ونظام محلي معياري للجوء يتماشى مع المعايير الدولية. وينص القانون على إنشاء لجنة دائمة لشؤون اللاجئين (PCRA)تحت إشراف رئيس الوزراء.

وستواصل المفوضية وشركاؤها العمل بشكل وثيق مع الحكومة المصرية لدعم المرحلة الانتقالية حتى يتم نقل المسؤوليات للدولة.

وقد نظمت وزارة الخارجية أول اجتماع بين الوزارات بشأن خطة الانتقال في 20 يناير 2025، حيث قدمت المفوضية رؤية أولية بشأن انتقال مسؤوليات الحماية المتعلقة بالتسجيل وتحديد وضع اللاجئين (RSD) .

تستضيف مصر حاليًا أكبر عدد من الوافدين الجدد السودانيين في المنطقة، فضلًا عن استضافتها لأكبر عدد من اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين في تاريخ البلاد.
ويشكل عدد اللاجئين السودانيين اعتبارًا من 31 ديسمبر 2024 الجنسية الأولى (**602,702**) من الأفراد المسجلين، يليهم السوريون (**147,797**). ويعيش معظم اللاجئين في المناطق الحضرية في القاهرة وعلى طول الساحل الشمالي للبلاد.

ووفقًا لتقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن اتجاهات منتصف العام 2024، تلقت مصر ثاني أعلى عدد من طلبات اللجوء الجديدة على مستوى العالم في النصف الأول من عام 2024.

بالإضافة إلى ذلك، وفقًا للمنظمة الدولية للهجرة، تستضيف مصر تسعة ملايين مهاجر من 133 دولة.

ومن المهم تسليط الضوء على أن هناك العديد من الرعايا الأجانب الذين فروا من الأزمات في بلدانهم الأصلية، ويقيمون في مصر لفترات طويلة دون طلب الحماية الدولية، وذلك لعدة أسباب : السرد السياسي والعام الإيجابي بشأن الهجرة بالإضافة إلى الروابط الثقافية الوثيقة مع المجتمع المضيف مما يسمح ببيئة مواتية للإدماج.

وبسبب زيادة أعداد الوافدين الجدد من السودان، تم توسيع القدرة على التسجيل في القاهرة والإسكندرية، فضلًا عن خدمات خط المعلومات لتقديم المعلومات والاستشارات ومواعيد التسجيل بسبع لغات.

وفي عام 2024، حصل حوالي **877,544** فردًا على مواعيد تسجيل. بالإضافة إلى ذلك، نفذت المفوضية التسجيل البيومتري للسماح للاجئين وطالبي اللجوء بتنظيم إقامتهم في مصر والحصول على تصريح إقامة قابل للتجديد يمنحهم حرية التنقل في جميع أنحاء البلاد.

من الطبيعي أن يفرض التدفق الكبير للاجئين ضغوطًا على الاقتصاد والمجتمعات المضيفة. ففي مصر، تأثر الاقتصاد المحلي بالفعل بجائحة كوفيد- 19 والحرب في أوكرانيا، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المعروض من السلع وأسفر عن صعوبات مالية لكل من المجتمعات المضيفة وكذلك اللاجئين.

وعلاوة على ذلك، فإن التصعيد الإقليمي الحالي على الحدود الجنوبية المصرية في السودان والحدود الشرقية مع التصعيد غير المسبوق داخل غزة، يزيد من تفاقم الوضع الاقتصادي الحساس في البلاد.

وعلى الرغم من الضغوط على الموارد الوطنية والتحديات الاقتصادية، تواصل مصر تبني سياسة الباب المفتوح التي تمنح اللاجئين وطالبي اللجوء حق الوصول إلى الحقوق والخدمات، بما في ذلك الوصول إلى خدمات التعليم والرعاية الصحية، على قدم المساواة مع المواطنين المصريين.

ومن المتوقع أن يزداد الضغط على المرافق العامة والتعليم والخدمات الصحية والبنية الأساسية والوظائف، الأمر الذي من شأنه أن يفرض المزيد من الضغوط على الميزانية والخدمات التي تقدمها الحكومة، وعلى الخدمات العامة والبنية الأساسية.

وفي هذا السياق، هناك حاجة ماسة إلى تنفيذ نهج تنموي قائم على تعزيز قدرات الأفراد والأسر والمجتمعات والمؤسسات والأنظمة الوطنية/المحلية على الصمود وتحمل الصدمات الحالية والتعافي منها.

تمشيا مع مبدأ تقاسم الأعباء والمسؤوليات، تعمل الحكومة المصرية بشكل وثيق مع الشركاء الإنسانيين والتنمويين لتنفيذ التعهدات التي تم التعهد بها في المنتدى العالمي للاجئين في عام 2019. في عام 2023، قدمت حكومة مصر تعهدات جديدة بشأن إدراج اللاجئين وطالبي اللجوء في أنظمة الصحة والتعليم الوطنية؛ ودمج النزوح القسري في جهود بناء السلام وما بعد الصراع وإعادة الإعمار والتنمية في أفريقيا من أجل تعزيز تفعيل تعزيز تفعيل النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام (HDPN)، ومعالجة تأثير تغير المناخ على النزوح.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن معظم هذه التعهدات لم يتم الوفاء بها حتى الآن من قبل الجهات المانحة. ويُعد نقص الموارد المالية عائقًا رئيسيًا يحدّ من قدرة الحكومة على توسيع نطاق إدماج اللاجئين وطالبي اللجوء في الأنظمة الوطنية.

من ناحية أخرى، كانت الحكومة المصرية من بين أبرز القادة والمناصرين لقضايا تغير المناخ، حيث قادت قمة المناخ COP 27 عام 2022، والتي كانت أول مؤتمر أطراف على الإطلاق يسلط الضوء على أوجه الترابط بين المناخ والنزوح القسري، ويسعى إلى معالجة الآثار الضارة لتغير المناخ على الفئات المتأثرة بالنزوح.

فضلاً عن ذلك، أطلقت الرئاسة المصرية مؤتمر الأطراف السابع والعشرين مبادرة «الاستجابات المناخية لاستدامة السلام»، والتي تعدّ أول مبادرة من رئاسة مؤتمر الأطراف لمعالجة العلاقة الترابطية بين المناخ والسلام، مع التركيز على الركيزة الثالثة المتعلقة بالسلام والارتباط بين المناخ والنزوح.

ولمواصلة دعم الاستجابة الحكومية الجارية، ستسعى خطة مصر للاستجابة للاجئين والقدرة على الصمود إلى الحصول على 339.3 مليون دولار أمريكي لعام 2025 لحماية ومساعدة ما مجموع 1.9 مليون لاجئ وطالب لجوء والمجتمعات المضيفة.

النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام

يشكل تدفق اللاجئين إلى مصر ضغطًا متزايدًا على الخدمات الوطنية القائمة والبنية التحتية للخدمات الاجتماعية والتماسك الاجتماعي والأنظمة الاقتصادية. ولتخفيف هذه الآثار، يعد تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة في المجالات الإنسانية والتنموية والسلام أمر بالغ الأهمية.
وستعمل المنظمات الإنسانية على تلبية الاحتياجات الأساسية والأولويات الإنسانية على المدى القصير والطويل، كما ستعمل بشكل وثيق مع شركاء التنمية، فضلًا عن الجهات الفاعلة في مجال السلام لمعالجة الأسباب الجذرية في بلدان المنشأ وخاصة التعاون مع مركز القاهرة الدولي لحل النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام(CCCPA).

وسيتم تعزيز الروابط بين هذه الجهود وأولويات التنمية الوطنية،- وخاصة رؤية مصر 2030 - لمعالجة أسباب وعواقب الأزمة الاقتصادية الحالية، والتي تؤثر بشكل غير مباشر على إدراج اللاجئين في الأنظمة والخدمات الوطنية والمحلية.

سيتضمن النهج التنموي القائم على الصمود مشاركة المؤسسات المالية والقطاع الخاص للمساهمة في تحقيق الاستدامة على المديين المتوسط والطويل، بما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ، وتعزيز النظم والمؤسسات الوطنية والمحلية، وضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

ستتركز الجهود التنموية بشكل أساسي على الاستثمار في البنية التحتية الوطنية والمحلية، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية، وذلك لضمان استجابة أكثر شمولية واستدامة.

كما سيكون إشراك المنظمات القاعدية، والمجتمعات المحلية، وممثلي الشباب والنساء، بالإضافة إلى الشبكات والمؤسسات المعنية بتعزيز التماسك الاجتماعي أمرًا أساسيًا لضمان قدرة الشركاء الإنسانيين والتنمويين على تحقيق نتائج جماعية فعالة، وتعظيم التأثير الإيجابي، وتعزيز الشمولية والنمو.

أسفرت ورشة عمل استراتيجية حديثة على مستوى مجموعة العمل المشتركة بين القطاعات (ISWG) عن تحديد توصيات رئيسية لتعزيز النهج التنموي القائم على الصمود ودعم الحلول الأكثر ملائمة في مصر، والتي سيتم بحثها بشكل أعمق خلال عام 2025 .

وستواصل خطة الاستجابة تعزيز الجهود المحلية من خلال إشراك المنظمات القاعدية والمجتمعات وممثلي مجموعات الشباب والنساء فضلًا عن الشبكات والمؤسسات التي تعزز التماسك الاجتماعي.

وسيكون هذا النهج الشامل ضرورياً لضمان تعزيز قدرة الشركاء على العمل نحو تحقيق نتائج جماعية وتعظيم التأثير لتعزيز الإدماج والنمو عبر مناهج التنمية البشرية. وستهدف خطةالاستجابة إلى تعزيز الدعم للقدرات المحلية والوطنية لضمان تأثير مستدام وطويل الامد.

وسيواصل شركاء برنامج إعادة التأهيل في حالات الطوارئ مواءمة البرامج مع الخطط والأولويات الوطنية، والعمل بشكل وثيق مع المؤسسات المحلية ودون الوطنية والوطنية.

ويعد تعزيز القدرة على الصمود للجميع مسارًا أساسيًا لدعم التنمية وتعزيز الحلول التكيفية محليًا ووطنياً، مما يسهم في تمكين اللاجئين والمجتمعات المضيفة من الاعتماد على الذات وادراجهم، حيثما أمكن، في الأنظمة والخطط الوطنية والمحلية، بما في ذلك نظم الحماية الاجتماعية الوطنية.

شكل مبسط لنظرية التغيير لتدخل القدرة على الصمود

تعزيز تنفيذ النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام

المخاطر والاحتياجات

على مدار عام 2024، تم إجراء أكثر من 40 تقييمًا متعدد القطاعات بين الوكالات شملت اللاجئين وطالبي اللجوء والمجتمعات المضيفة في جميع أنحاء القاهرة والإسكندرية، وأسوان، والجيزة ودمياط. وقد أتاحت هذه التقييمات للشركاء تحليلا أعمق لاحتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة، بالإضافة إلى تحديد الفجوات في الاستجابة.

من بين أهم النتائج التي كشفت عنها التقييمات، برزت تحديات الحصول على الإقامة، حيث يستغرق اللاجئون السودانيون حوالي عامين ونصف للحصول على وثائق إقامة سارية صادرة عن الحكومة، مما يؤثر على قدرتهم على الوصول إلى بعض الخدمات الأساسية.

كما أن التدفق الكبير للسودانيين إلى مصر أدى إلى ضغط هائل على الطاقة الاستيعابية لمصلحة الجوازات والهجرة، مما زاد من تعقيد إجراءات الحصول على الإقامة.

ومن ناحية اخري ،يؤثر هذا التحدي أيضًا على السودانيين الذين أقاموا في مصر قبل الأزمة السودانية والذين يسعون إلى تجديد إقاماتهم للحفاظ على وضعهم القانوني. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة المصرية تبذل جهودًا كبيرة لمعالجة هذه القضايا، في ظل التحديات المتزايدة المرتبطة بتزايد أعداد اللاجئين.

ومن الجدير بالذكر إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر يعمل حاليا على تقييم سريع للأثر الاجتماعي والاقتصادي بالشراكة مع معهد التخطيط القومي، لتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لأزمة السودان على الاقتصاد المصري.

صهيب بنيام (عمره سنتان؛ يسار)، وفوزان بنيام (عمره 9 سنوات؛ يمين) من جنوب السودان

© المفوضية / كريم هاني

ويحتاج اللاجئون وطالبو اللجوء الوافدون حديثًا إلى مساعدة فورية في سبل العيش. سيقدم شركاء قطاع سبل العيش والإدماج الاقتصادي الدعم الذي يتضمن مهارات التوظيف والتوجيه المهني وتيسير التوظيف بأجر مع القطاع الخاص، فضلًا عن دعم قطاع العمل الحر من خلال تقديم المنح للمجتمعات المضيفة واللاجئين وطالبي اللجوء لبدء أعمالهم الخاصة واستدامتها.

سيتم إعطاء الأولوية للنساء والأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة في فرص سبل كسب العيش للتخفيف من أي خطر للعنف ضد النساء والفتيات وآليات التكيف الضارة الأخرى.

علاوة على ذلك، سيتم إجراء تقييمات مشتركة للاحتياجات والقدرات لدعم البرمجة القائمة على الأدلة.

وكجزء من النهج التنموي القائم على الصمود، سيتم تعزيز قدرة الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية على الاستجابة، لضمان تقديم الخدمات لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

بالإضافة إلى ذلك، ستعمل مبادرات سبل العيش والاندماج الاقتصادي (LEI) على تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال تحسين فرص كسب العيش وتعزيز الحوار والأنشطة المشتركة بين المجتمعات المضيفة واللاجئين.

يعد تعزيز الوصول إلى الخدمات العامة أمرًا أساسيًا لضمان إدماج اللاجئين ذوي الاحتياجات الخاصة والتخفيف من أشكال المخاطر المختلفة المتعلقة بالحماية مثل العنف ضد النساء والفتيات والفجوات في حماية الأطفال وخاصة الأطفال المتنقلين. لا يزال الأطفال السودانيون في سن المدرسة وأولياء أمورهم يواجهون تحديات في الوصول إلى فرص التعليم في مصر، بسبب نقص الوثائق ومتطلبات الإقامة التي تؤثر على الالتحاق بالمدارس الحكومية. وقد تفاقم هذا بسبب إغلاق مراكز التعلم المجتمعية للاجئين في جميع أنحاء البلاد.

ويتمتع اللاجئون السوريون المسجلون لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإمكانية الالتحاق إلى الجامعات الحكومية على قدم المساواة مع المواطنين المصريين، كما يُعفى الطلاب السوريون الحاصلون على شهادة الثانوية العامة من المدارس المصرية من الرسوم الدراسية المفروضة على الطلاب الأجانب. أما الطلاب السودانيون في الجامعات المصرية، فهم معفيون من ٧٠٪ من الرسوم الدراسية.

وفيما يتعلق بالرعاية الصحية، فإن القدرة على إحالة المرضى إلى خدمات رعاية صحية عالية الجودة وفعالة من حيث التكلفة تعوقها القيود المالية.

ويتجاوز عدد الأفراد الذين يحتاجون إلى خدمات الرعاية الصحية الثانوية والثالثية الموارد المتاحة، مما يؤدي إلى إعطاء الأولوية للحالات الأكثر إلحاحًا وشدّة. وقد أبرزت التقييمات المشتركة التي أجراها شركاء المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH)الحاجة إلى تحسين جودة مياه الشرب ومصادر المياه، ومعالجة أوجه القصور في بعض مرافق الصرف الصحي، ودعم تحسين إدارة النفايات، وزيادة توفير أدوات النظافة والكرامة ومستلزمات الأطفال.

هبة وابنتها لينا تسجّلان كلاجئتين في القاهرة بعد فرارهما من منزلهما في الخرطوم، السودان. والآن تأملان في بدء حياة جديدة.

© المفوضية / كريستينا رزق

الجزء الثاني استراتيجية الاستجابة والحلول على مستوى الدولة

الأهداف الاستراتيجية للدولة ٢٠٢٥

الهدف الاستراتيجي الأول:

دعم الحكومة المصرية للحفاظ على حيز اللجوء ومواصلة تعزيز بيئة الحماية؛ وتعزيز المعايير الدولية للاجئين؛ ومواصلة تقديم الدعم للحكومة المصرية لتطوير نظام لجوء عادل وفعال بما يتماشى مع المعايير الدولية.

الهدف الاستراتيجي الثاني:

دعم الحكومة المصرية لتوفير الحماية المنقذة للحياة المنسقة والشاملة والمتعددة القطاعات وتوفيرالمساعدات الإنسانية للوافدين الجدد ودعم المجتمعات المضيفة مع إيلاء اهتمام خاص للأشخاص الأكثر عرضة للمخاطروفي المواقف الأكثر احتياجا.

الهدف الاستراتيجي الثالث:

المناصرة من أجل استمرار تقديم الحكومة للحماية الاجتماعية والتعليم والرعاية الصحية للاجئين وتقديم الدعم اللازم، سواء في المساعدات الإنسانية أو التنمية القائمة على على الصمود لتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين والمجتمعات المضيفة لتعزيزالاعتماد على الذات.

كما تهدف الخطة الى تعزيز الاعتماد على الذات وفرص سبل كسب العيش والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين وطالبي اللجوء إلى جانب المجتمعات المضيفة في الخدمات الوطنية، بما في ذلك الوظائف والصحة والتعليم، لتمكينهم من تلبية احتياجاتهم من خلال تدخلات أكثر استدامة وموجهة نحو الجهود التنموية.

الهدف الاستراتيجي الرابع:

حشد المزيد من الدعم من جانب المجتمع الدولي لحكومة مصر لضمان استدامة الخدمات المقدمة للاجئين وطالبي اللجوء والمجتمعات المضيفة، وتنفيذ إجراءات تنموية تهدف إلى تعزيز قدرة المجتمعات المضيفة على الصمود وتعزيز التماسك الاجتماعي، بما يتماشى مع مبدأ تقاسم الأعباء والمسؤوليات.

كما تهدف الخطة التعزيز بناء القدرة على الصمود والتماسك الاجتماعي من خلال تعزيز القدرات المحلية للاستجابة بالتعاون مع الحكومة وضمان اتباع نهج قائم على المجتمع، بما في ذلك المنظمات التي يقودها اللاجئون والنساء والشباب والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن.

تتماشى خطة الاستجابة للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود في مصر2025 مع رؤية مصر الوطنية 2030 وإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة(UNSDCF) للفترة 2023-2027 .

وتهدف التدخلات القائمة على الحماية والصمود إلى تعزيز التعايش السلمي والتماسك الاجتماعي والفوائد الاجتماعية والاقتصادية للاجئين وطالبي اللجوء والمجتمعات المضيفة.

وسوف يعمل شركاء خطة الاستجابة للاجئين على تعزيز القدرة على الصمود في مصر على معالجة التحديات المتعلقة بالتسجيل والتوثيق، مع دعم الحكومة المصرية نحو تعزيز الوصول إلى الخدمات الوطنية وأسواق العمل، فضلًا عن الخدمات المالية. وسوف يتم توجيه الجهود نحو تعزيز الأنظمة الوطنية لدعم واستكمال جهود الحكومة المصرية وتعزيز بيئة الحماية.

وسوف يستمر تنفيذ نهج الحماية المجتمعية في جميع القطاعات. وسوف يدعم شركاء خطة الاستجابة للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود جهود الحكومة للتصدي والاستجابة لمخاطر العنف ضد النساء والفتيات (VAWG) من خلال نهج متعدد القطاعات يشمل إشراك النساءوالرجال والفتيان والفتيات في هذه الجهود.

وسوف يواصل الشركاء العمل على تحديد الحواجز والتحديات التي تواجه القيادة والمشاركة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن وغيرهم من الفئات التي تعاني من الضعف الشديد. وسيتم العمل على خلق فرص جديدة، خاصة للاجئين الذين أقاموا في مصر لفترات طويلة.

الوقت نفسه، سوف يتم توسيع نطاق الاستثمارات في الاعتماد على الذات للاجئين لتمكينهم بشكل أكبر والحد من الاعتماد على المساعدات وآليات التكيف الضارة على المدى الطويل .

وسوف يعمل الشركاء مع السلطات المحلية على تعزيز بيئة تسمح للاجئين والمجتمعات المضيفة بالوصول إلى العمل وتسهيل إدماجهم في برامج سبل كسب العيش القائمة. وسيتم تسهيل مشاركة الحكومة وشركاء التنمية والقطاع الخاص في المناطق التي تستضيف اللاجئين من أجل خلق فرص العمل بأجر والعمل الحر للاجئين والمجتمعات المضيفة.

يظل إعادة التوطين والمسارات التكميلية من العناصر الأساسية في البحث عن حلول دائمة للاجئين الذين يواجهون أوضاعًا صعبة. وتشير التقديرات إلى أنه بحلول نهاية عام **2025**، سيكون هناك حوالي ٧٠ ألف شخص في حاجة إلى إعادة التوطين.

ونظراً للحاجة الكبيرة إلى إعادة التوطين، فإن هناك حاجة إلى توافر التزامات لإعادة التوطين لعدة سنوات من جانب الدول، فضلًا عن مرونة حصص إعادة التوطين، وتسريع عملية إعادة التوطين وترتيبات المغادرة.

وسوف يستمر تعزيز بحث مسارات آمنة وقانونية أخرى إلى بلدان ثالثة. وتهدف هذه الجهود إلى تمكين اللاجئين من السفر خارج مصر للعمل والتعليم ولم شمل الأسرة وعبر برامج الكفالة الخاصة، وغيرها من الأسباب.

بلقيس (68 عاماً) وابنها محمد عبد الله، لاجئان من السودان، يسجلان لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في القاهرة. فرّا من السودان في يناير 2024 مع آلاف اللاجئين الآخرين، تاركين كل شيء خلفهم.

© المفوضية / بيدرو كوستا غوميز

أولويات الاستجابة الشاملة على مستوى الدولة

العمر والنوع والتنوع (AGD)

يدرك شركاء خطة الاستجابة للاجئين وتعزيز الصمود في مصر بأن النزاع والنزوح يؤثران على الأفراد بطرق مختلفة بناءً على اعمارهم، ونوعهم الاجتماعي، وتنوعهم . وتسعى سياسة العمروالنوع والتنوع إلى ضمان تمتع جميع اللاجئين وطالبي اللجوء بحقوقهم على قدم المساواة مع باقي أفراد المجتمع.

ويقر شركاء خطة الاستجابة في مصر بأن هناك حاجة إلى مواصلة العمل الفعال في مجال إدماج الأشخاص ذوي الهمم، بما في ذلك تصميم مشروعات شاملة للإعاقة، والمتابعة والتقييم، وتعزيز جهود بناء القدرات المتعلقة بإدماج الإعاقة طوال دورة الاستجابة.

في إطار الاستجابة في قطاع التعليم، سيتم تقديم الدعم المالي للأطفال ذوي الهمم لتمكينهم من الالتحاق بالمدارس التي تتبنى نماذج للتعليم والرعاية التي تناسب احتياجاتهم. أما في إطار قطاع الصحة، فسيتم تعزيز إمكانية الوصول إلى المرافق الصحية، بالإضافة إلى تعزيز الادماج الاجتماعي، والتمكين، والحماية من خلال مبادرات توعية.

وسيراعي تقديم المساعدة احتياجات الأشخاص ذوي الهمم من خلال تقييم مدى انتشار أشكال الإعاقة المختلفة والكفاءة الوظيفية للأفراد.

المساءلة تجاه الأشخاص المتضررين (AAP)

الشركاء في خطة الاستجابة ملتزمون بتعزيز المساءلة تجاه الأشخاص المتضررين من خلال إشراك الأشخاص المستفيدين بشكل فعال في عملية صنع القرار. وسيتم إجراء تقييمات تشاركية باستخدام نهج إدماج العمروالنوع والتنوع، وسيتم جمع أفكار حول التفضيلات وآليات إبداء الآراء بهدف تطوير برنامج الاستجابة.

وسيتم تسجيل الاستفسارات والشكاوى والتعقيبات/ التعليقات التي تم جمعها على «نظام معلومات مساعدة اللاجئين»، مما يتيح للفرق المختصة إجراء عمليات الرصد والتحليل على نحو منتظم، ولمواجهة التحديات التي تواجه الوصول إلى خطوط المساعدة التابعة للمفوضية، سيستخدم الشركاء منصات اتصال متنوعة، منها اللقاءات المجتمعية ووسائل التواصل الاجتماعي والرسائل النصية.

الخنساء فؤاد، لاجئة من السودان من ذوي الاحتياجات الخاصة، فرت إلى مصر بعد اندلاع الحرب، وتأمل في أن تتمكن يوماً ما من الدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الهمم في مصر والعالم، كما كانت تفعل في السودان سابقاً.

© المفوضية / بيدرو كوستا غوميز

الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين (PSEA)

تتولى شبكة «الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي»، التي ترأسها بشكل مشترك كل من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، الإشراف على آليات تنسيق الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي. وتتخذ كافة الإجراءات اللازمة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسي والتخفيف من مخاطرهما والاستجابة لهما ولوضع حماية الضحايا وحقوقهم وكرامتهم في الصدارة وعلى رأس الأولويات.

في عام 2025، ستركز أعمال شبكة الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي على أربعة محاور: الإدارة والتنسيق، الوقاية، الاستجابة، والتفاعل مع الأشخاص المتضررين ودعمهم. كما ستجري الشبكة تقييمات لمخاطر الاستغلال والاعتداء الجنسي، سيتم بناءً عليها تطوير خطة عمل تشمل جميع الجهات المعنية في استجابة اللاجئين وتضمن أن تظل التزامات الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي في صميم العمل الإنساني. وسيقوم أعضاء الشبكة بتصميم مواد إعلامية وتعليمية وتوعوية (IEC)بهدف زيادة الوعي ببروتوكولات الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي. وسيتم تعزيز الروابط بين مجموعة العمل الفرعية المعنية بحماية الطفل والعنف ضد النساء والفتيات لضمان استجابة أكثر تكاملاً وفعالية

العمل مع المجتمع المحلي

تعد المشاركة الفعّالة وإشراك المنظمات التي يقودها اللاجئون وطالبو اللجوء، بالإضافة إلى المنظمات المحلية، جزءاً من دورة الاستجابة والتخطيط الإنسانية والقدرة على الصمود لضمان الاستدامة وتعزيز صوت اللاجئين بشكل أفضل.

ينعكس هذا الالتزام أيضاً في الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي يتبنى «نهج المجتمع بأكمله»، ويعترف بدور منظمات المجتمع المدني. وتلعب المنظمات المحلية دورًا رئيسيًا في التنسيق والتعاون لتنفيذ تعهدات المنتدى العالمي للاجئين على مستوى الدولة. كما تساهم في التواصل وزيادة الوعي بين أعضاء مجتمع اللاجئين الآخرين من خلال ترجمة الوثائق الرئيسية إلى اللغات ذات الصلة. وتهدف المناقشات الجماعية إلى تعزيز التواصل والمساهمة في تقييم البرامج، مثل برنامج المساعدات النقدية، مما يضع الأشخاص المعنيين في قلب عملية صنع القرار. وتساهم معرفتهم في تصميم أفضل وتحقيق الاعتماد على الذات للاجئين والمجتمعات المضيفة لهم، وهو ما يمكن تكراره في مناطق مختلفة من الدولة.

إلهام بخي، لاجئة سودانية تحمل أحد أطفالها الأربعة، تسجّل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في القاهرة. فرت إلهام إلى مصر في مايو 2024 مع آلاف اللاجئين الآخرين، تاركةً كل شيء خلفها.

© المفوضية / بيدرو كوستا غوميز

الاستجابات القطاعية

الحماية

ستواصل مجموعة العمل في قطاع الحماية، برئاسة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تعزيز وإعطاء الأولوية لخدمات تسجيل اللاجئين، إصدار الوثائق، وتحديد صفة اللجوء. وستستمر هذه الخدمات حتى يتم نقل مسؤوليات التسجيل والحماية وتحديد صفة اللجوء من المفوضية رسمياً إلى الحكومة المصرية كجزء من خارطة الطريق نحو بناء نظام لجوء وطني وفى ضوء قانون لجوء الأجانب الجديد.

كما ستعمل مجموعة العمل في قطاع الحماية على تعزيز الوصول الفعّال إلى أراضي دولة اللجوء، والإجراءات المتعلقة بالإقامة في الوقت المناسب، والتسجيل المدني، والوصول إلى الخدمات الأساسية للأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية، بما يتماشى مع الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة حول السلام والعدالة وبناء المؤسسات القوية.

حليمة عبد الله، لاجئة سودانية من الخرطوم وأم لثمانية أطفال، فرت إلى مصر في يونيو 2023، بعد ستة أسابيع من اندلاع الحرب الأهلية في السودان.

© المفوضية / بيدرو كوستا غوميز

بعد اعتماد مصر لقانون اللجوء الوطني، ستتركز جهود المناصرة على دعم الحكومة المصرية في إنشاء نظام لجوء وطني يتماشى مع المعايير الدولية، ومعالجة التحديات المتعلقة بالوصول إلى الحقوق، والإقامة، وإصدار الوثائق. وستسعى مجموعة العمل في قطاع الحماية إلى إقامة شراكات لتعزيز الانتقال إلى أنظمة حماية تقودها الدولة.

وستركز الخدمات الخاصة بالحماية على الأفراد الأكثر احتياجا الذين تم تحديدهم وتحويلهم للحصول على المساعدة المتخصصة. سيعمل الشركاء القانونيون على تسهيل الوصول إلى العدالة والحماية القانونية من خلال التمثيل، والإرشاد، والتوعية بالقضايا القانونية. وستظل تعزيز العلاقات الإيجابية بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة محورًا رئيسيًا، حيث سينظم الشركاء في مجال الحماية مبادرات لتعزيز التفاهم المتبادل والاندماج، مع تعزيز التماسك الاجتماعي ومبادئ «عدم التسبب في الضرر».

وسيعمل الشركاء على تعزيز المجالات الرئيسية مثل إدماج الأشخاص ذوي الهمم، والصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي، والإسكان، والحماية القانونية والجسدية. وسيتم تعزيز آليات الإحالة بين الوكالات لضمان استجابة منسقة.

واستجابة للطلب المتزايد على تسجيل المفوضية، سيتم توسيع نطاق استخدام أداة حجز مواعيد التسجيل لدى المفوضية عبر الإنترنت التي تم إطلاقها في أغسطس **2024**، كما سيساهم إنشاء برنامج «مصر في خدمة اللاجئين»، في تقليل الازدحام في مراكز الاستقبال، وتقليص تكاليف النقل للاجئين، وتحسين أنظمة التتبع السريع.

وسيتم البحث عن حلول في البلدان الثالثة، مع بقاء إعادة التوطين أداة حماية هامة. كما سيتم السعي لتوسيع الطرق القانونية البديلة للاجئين المتعلقة بلمّ شمل الأسرة، وبرامج التوظيف، أو التعليم في الخارج.

القطاع الفرعي

حماية الطفل

وستتعاون مجموعة العمل الفرعية لحماية الطفل، التي تترأسها بشكل مشترك كل من اليونيسف والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بشكل وثيق لتحقيق الهدف الشامل المتمثل في ضمان أن يكون نظام حماية الطفل الوطني شاملًا للأطفال اللاجئين على قدم المساواة مع الأطفال المصريين. وتهدف مجموعة العمل الفرعية لحماية الطفل إلى خلق بيئة أكثر أمانًا للأطفال اللاجئين في مصر، بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل والهدف 16.2 من أهداف التنمية المستدامة، والمتعلق بحماية الأطفال من سوء المعاملة، والاستغلال، والاتجار، والعنف.

وسيعمل الشركاء على التنسيق الوثيق مع الجهات الوطنية، مثل المجلس القومي للطفولة والأمومة ووزارة التضامن الاجتماعي، لتعزيز نظم حماية الطفل والسعي نحو الإدماج الكامل في الأنظمة الوطنية، بما في ذلك تسجيل المواليد. وتتطلب هذه الجهود تحسين قدرات لجان حماية الطفل ووحدات إدارة الحالات، بالإضافة إلى تطوير إجراءات التشغيل القياسية لضمان إدماج الأطفال غير المصريين في إطار الرعاية البديلة الوطنية.

وسيقدم الشركاء خدمات إضافية تشمل إجراءات تقييم المصلحة الفضلى للأطفال اللاجئين المعرضين للخطر، بما في ذلك أولئك الذين يواجهون سوء المعاملة، الإهمال، العنف، والاستغلال. كما ستعمل الشراكات بين القطاعات على تعميم وحماية الأطفال من خلال تحسين النتائج في مجالات الصحة والتعليم وسبل كسب الرزق، وذلك عبر التعليم غير الرسمي، والمساعدات النقدية، وتعزيز التماسك الاجتماعي مع المجتمعات المضيفة، والمساحات الصديقة للأطفال، بالإضافة إلى خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي.

سيتم تعزيز مشاركة المجتمع لرفع الوعي حول قضايا حماية الطفل، وتشجيع تبني المعايير الاجتماعية الإيجابية من خلال الحملات والبرامج التوعوية والتعليمية.

محمد، لاجئ سوري يبلغ من العمر 28 عاماً، مع طفله في منطقة الانتظار التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر.

© المفوضية / بيدرو كوستا غوميز

القطاع الفرعي

العنف ضد النساء والفتيات

وفقاً لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، تعمل مجموعة العمل الفرعية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات، التي يترأسها بشكل مشترك كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على تعزيز أنشطة الوقاية، والحد من المخاطر، والاستجابة لضمان حصول النساء والفتيات الأكثر عرضة للعنف الجنسي، والإساءة الجسدية، والصدمة النفسية على خدمات ذات جودة وفي الوقت المناسب وفق نهج يركز على الناجيات.

وتوفر المجموعة خدمات متعددة القطاعات آمنة وسرية، تشمل مسارات الإحالة الفعالة، والمأوى الطارئ، والدعم النفسي والاجتماعي، والمساعدة القانونية، والمساعدات النقدية الطارئة، والرعاية الطبية الشاملة. وسيتم تعزيز إدماج أنشطة المجموعة مع القطاعات الأخرى من خلال الدعم الفني وبناء القدرات.

تركز استراتيجيات الوقاية على زيادة وعي المجتمع وتمكين النساء والفتيات، مع إشراك الرجال والفتيان من كل من المجتمعات اللاجئة والمضيفة لتعزيز الممارسات الإيجابية. كما تتعاون المجموعة مع وزارة التضامن الاجتماعي، والمجلس القومي للمرأة، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والمنظمات التي يقودها اللاجئون، لضمان نهج منسق وشامل لمواجهة العنف ضد النساء والفتيات.

يسعى الشركاء إلى تعزيز قدرات المهنيين في هذا المجال عبر تدريبات متخصصة. ويهدف التعاون بين القطاعات إلى اعتماد نهج متكامل لتخفيف مخاطر العنف، مع الالتزام بمبدأ المساءلة تجاه الفئات المتضررة، والمساهمة في تعزيز الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسي.

القطاع الفرعي

الحماية القائمة على المجتمع

تهدف مجموعة العمل الفرعية للحماية المجتمعية، التي تشترك في رئاستها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة «أرض البشر» (تير دي زوم)، إلى تمكين اللاجئين وتعزيز قدرتهم على تقديم حلول مستدامة. يدعم هذا النهج الاستجابات المجتمعية الفعالة، ويعزز التماسك الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وستشارك المجتمعات في تقييم البرامج وتخطيطها وتنفيذها وتقييمها.

وسيتم تعزيز المشاركة والإدماج من خلال الشراكات مع المنظمات التي يقودها اللاجئون والمنظمات المجتمعية عبر بناء القدرات، وتوفير المساعدة المادية (مثل باقات الإنترنت، وإيجار المراكز المجتمعية للمنظمات التي يقودها اللاجئون، والمكاتب، وأجهزة الكمبيوتر، والأثاث المكتبي، والمعدات الرياضية، وغيرها)، بالإضافة إلى المنح المستهدفة.

ولتعزيز التواصل والشفافية، سيعمل الشركاء على تطوير واختبار ونشر الرسائل في الوقت المناسب عبر القنوات المفضلة، بما في ذلك الحوارات المجتمعية، وحلقات النقاش الجماعية، وجلسات المعلومات حول الخدمات المتاحة.

ستضمن المجموعة الفرعية لحماية المجتمع تحديد الإحالات وضمان الوصول إلى الخدمات المطلوبة، بما في ذلك إنشاء المساحات الآمنة والمراكز المجتمعية، وتطوير ومراقبة مسارات الإحالة.

سيتم تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الهمم من خلال التدريب، وزيادة الوعي، وتقييم الاحتياجات عبر الأدوات الرقمية المخصصة والشخصية.

القطاع الفرعي

التعليم

ستعمل مجموعة العمل في قطاع التعليم، التي تشترك في رئاستها اليونيسف والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ووفقًا لاستراتيجية إصلاح المدارس الشاملة في مصر، والهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتعليم الجيد، على دعم الأطفال اللاجئين في الوصول إلى تعليم عالي الجودة.

وسيركز الشركاء على دمج اللاجئين وطالبي اللجوء في النظام التعليمي الوطني، وضمان إمكانية الوصول العادل والشامل إلى التعليم الجيد. كما سيعمل الشركاء على تحسين بيئات التعلم في الإعدادات البديلة للتعليم غير الرسمي.

وسيدعم الشركاء الأطفال والشباب اللاجئين الجدد والفئات الأكثر احتياجًا من خلال تقديم منح تعليمية نقدية، بالإضافة إلى اللوازم الصحية للطالبات. وسيتم توفير فرص مخصصة للأطفال ذوي الهمم تشمل الرسوم الدراسية ووسائل النقل. كما سيتم تحسين نتائج التعلم للأطفال من خلال دعم اللغة، وبرامج التعلم السريع، بالإضافة إلى الدعم النفسي الاجتماعي والصحة النفسية والعقلية، بما في ذلك الوقاية من الاستغلال والانتهاك الجنسي.

وسيشمل بناء القدرات توفير المواد التعليمية اللازمة، وتدريب المعلمين والموظفين الإداريين في المدارس بهدف خلق بيئات تعلم آمنة ووقائية وعالية الجودة. كما سيتم تعزيز المشاركة المجتمعية من خلال إشراك الآباء ومقدمي الرعاية، وتنفيذ مبادرات لتعزيز التماسك الاجتماعي في المدارس.

القطاع الفرعي

الأمن الغذائي

ستدعم مجموعة عمل قطاع الأمن الغذائي، التي يترأسها برنامج الأغذية العالمي، الحكومة المصرية في الاستجابة للاحتياجات الطارئة وطويلة الأجل المتعلقة للأمن الغذائي والتغذية للاجئين وطالبي اللجوء في مصر.

وفي إطار النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، سيعمل الشركاء على تحسين أنماط استهلاك الغذاء للاجئين والمجتمعات المضيفة، من خلال التعامل مع الاحتياجات الغذائية والتغذوية العاجلة وطويلة الأجل للمتضررين من الأزمات، تماشياً مع الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة القضاء على الجوع.

وسيضمن الشركاء الوصول إلى المساعدات الغذائية الأساسية عبر حصص غذائية عينية، ووجبات ساخنة، وقسائم نقدية/غذائية. بالإضافة إلى ذلك، سيقدمون الدعم للحكومة المصرية لتعزيز الأنظمة والمؤسسات الوطنية لضمان تدخلات فعالة لصالح النازحين قسراً.

ويتم حالياً تقييم مشترك للاحتياجات بين برنامج الأغذية العالمي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، لتحديث أولويات الاحتياجات وتحسين طرق الاستهداف، مع التشاور مع المجتمعات المحلية عبر آليات التغذية الراجعة المعتمدة.

القطاع

الصحة العامة والتغذية

الصحة العامة

ستواصل مجموعة العمل لقطاع الصحة العامة، التي تشارك في رئاستها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية، العمل عن كثب مع وزارة الصحة والسكان والجهات المعنية الأخرى لتعزيز صحة اللاجئين وطالبي اللجوء المقيمين في محافظات القاهرة الكبرى والإسكندرية وأسوان. ويعد إطلاق الاستراتيجية الوطنية الصحية لمصر للفترة- 2024 2030 في اكتوبر 2024 ، والتي تتضمن هدف تحسين وصول اللاجئين إلى الرعاية الصحية الشاملة مدعومة بإجراءات قابلة للتنفيذ ومؤشرات ذات صلة، إنجازًا مهمًا. وسيسهم ذلك في تعزيز الجهود لدمج اللاجئين في النظام الصحي الوطني المصري.

وسيعمل الشركاء على تعزيز النظام الصحي من خلال توفير باقة متكاملة من الخدمات الوقائية والتعزيزية والعلاجية عبر مرافق الرعاية الصحية الأولية والثانوية والتخصصية. وسيشمل هذا الدعم التبرعات العينية من الأدوية والمواد الاستهلاكية والمعدات الطبية، إلى جانب التقييمات ومبادرات بناء القدرات. وستركز الجهود أيضًا على تعزيز أنظمة المراقبة وتقييم جاهزية مرافق الرعاية الصحية لتقديم الخدمات الأساسية.

وتشمل المجالات الرئيسية التي سيتم التركيز عليها الصحة الإنجابية وصحة الأمهات والمواليد والأطفال، والأمراض المعدية وغير المعدية ذات الصلة بالصحة العامة والصحة النفسية، بالإضافة إلى الاستعداد والوقاية والاستجابة للطوارئ.

وسيقدم الشركاء خدمات صحية تكميلية للاجئين، بما في ذلك التدابير الوقائية مثل التطعيمات والفحوصات الصحية، إلى جانب رفع الوعي.

وسيستمر الشركاء في الدعوة إلى إدماج اللاجئين في مشروع التأمين الصحي الشامل الجاري تنفيذه في بورسعيد والإسماعيلية لضمان الوصول العادل إلى الرعاية الصحية لجميع الفئات الأكثر احتياجاً، وتعزيز رفاه الجميع بما يتماشى مع الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالصحة الجيدة والرفاه .

اللاجئة السودانية عُزاز إبراهيم تتلقى العلاج الطبي لابنها مازم، البالغ من العمر عامين والذي يعاني من فقر الدم، وذلك في القاهرة، مصر، في مارس 2025.

© المفوضية / بيدرو كوستا غوميز

التغذِيَة

ستعمل مجموعة العمل الفرعية لقطاع التغذية، برئاسة اليونيسف، على ضمان حصول الأطفال اللاجئين على وجبات غذائية مغذية، ورعاية صحية أولية عالية الجودة، وإمدادات أساسية، وفقًا للهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، الذي يهدف إلى تحقيق التغذية الجيدة. سيتم الانتهاء من من إعداد الإرشادات الفنية المصرية الخاصة بالوقاية من الهزال، والكشف المبكر عنه، وإدارته، وتوسيع نطاق هذه الخدمات.. بالإضافة إلى ذلك، سيعمل الشركاء على تعزيز قدرة وزارة الصحة والسكان من خلال توفير التدريب على الدعم الفني والمالي للعاملين في مجال الرعاية الصحية، وتوفير المعدات الأساسية والمواد الإعلامية، فضلًا عن توسيع نظام المعلومات الصحية للمناطق لإدارة بيانات التغذية الشاملة.

وستركز الجهود على المحافظات التي تستضيف أعدادًا كبيرة من اللاجئين، بما في ذلك القاهرة، والجيزة، وأسوان، والإسكندرية.

وسيعمل الشركاء مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية لضمان حصول اللاجئين على الرعاية الثانوية، وتوسيع الخدمات إلى السكان الذين يصعب الوصول إليهم من خلال التواصل في المناطق التي تستضيف أعدادًا كبيرة من اللاجئين. وسيتم إجراء حملات توعية حول التغذية وأهمية اتباع نظام غذائي متوازن، وخاصة بالنسبة للنساء الحوامل والمرضعات.

القطاع الفرعي

الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي

لا يوجد في مصر مجموعة عمل فرعية نشطة للصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي؛ ومع ذلك، سيتم تقديم خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي من قبل أعضاء مجموعات العمل في قطاع الصحة والحماية. وسيقدم شركاء قطاع الصحة خدمات الصحة النفسية، بما في ذلك الاستشارات مع الأطباء النفسيين وعلماء النفس المتخصصين، وسيقدمون وصفات الأدوية النفسية. وسيتم دعم الأشخاص الذين يعانون من مشاكل الصحة النفسية المعقدة والشديدة من خلال القبول في المستشفيات النفسية في القاهرة الكبرى والإسكندرية وأسوان.

في حين سيتم دمج خدمات الدعم النفسي والاجتماعي في خدمات قطاع الصحة الأوسع، سيتم تنسيق البرامج التي تركز حصريًا على الدعم النفسي والاجتماعي من خلال قطاع الحماية.

مازن، لاجئ سوداني يبلغ من العمر عامين ويعاني من فقر الدم، في عيادة «مصر الملجأ» (أحد شركاء المفوضية) بعد تلقيه العلاج الطبي.

© المفوضية / بيدرو كوستا غوميز

القطاع

سبل العيش والإدماج الاقتصادي

تهدف مجموعة عمل قطاع سبل العيش والإدماج الاقتصادي، التي يشترك في رئاستها كل من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى تمكين اللاجئين وأفراد المجتمعات المضيفة الأكثر ضعفاً اقتصادياً من خلال الدعوة إلى حقهم في العمل وتنفيذ مشروعات سبل العيش عبر برامج موجهة نحو السوق. ووفقاً لمبادئ الحماية، والتنوع، والإنصاف، والوصول، والاستدامة، ستعمل مجموعة العمل المشتركة على تنفيذ استراتيجيات لتعزيز الإدماج الاقتصادي وزيادة القدرة على الصمود على المدى الطويل، بما يتماشى مع الهدف الثامن 8 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد - التنمية المستدامة.

تُطبق هذه الاستراتيجيات بشكل أساسي في المناطق الحضرية مثل القاهرة الكبرى والساحل الشمالي، وتشمل تيسير فرص العمل المأجور، وتقديم التمويل الأولي للشركات الناشئة وتوسيع المشروعات الصغيرة، ودعم مهارات التوظيف والتدريب المهني، والتعاون مع المؤسسات المحلية، والترويج للحرف اليدوية للاجئين، وتوفير برامج مخصصة للفئات الأكثر احتياجا من اللاجئين والمجتمعات المضيفة. كما سيتم اختبار وتوسيع نهج مبتكرة مثل الوظائف الخضراء، والاقتصاد الرقمي، وريادة الأعمال.

وفى ظل قانون اللجوء الجديد، سيتم تسهيل وصول اللاجئين إلى سوق العمل الرسمي بمجرد دخول القانون حيز التنفيذ، مما يتيح إدماجاً اقتصادياً أوسع ومسارات قانونية للتوظيف.

ومن خلال تنفيذ هذه الاستراتيجيات وإجراء تقييمات شاملة، سيعمل هذا القطاع على تطبيق النهج التعاوني بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، وتقليل الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية من خلال تعزيز الاعتماد على الذات، وتعزيز التماسك الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة في مصر. وسيتم التواصل مع الجهات المانحة التنموية والمؤسسات المالية الدولية (IFIs) للمساهمة في دعم هذا النهج طويل الأجل والمستدام، والذي من شأنه أن يفيد الاقتصاد الوطني بشكل عام.

يسرى عبد الله، لاجئة سودانية، تعرض منتجاتها في بازار بالقاهرة.

© المفوضية / كريم هاني

القطاع
المأوى/الإسكان

لا يوجد في مصر مجموعة عمل نشطة في قطاع المأوى/الإسكان؛ ومع ذلك، سيقدم الشركاء المساعدة في تحسين المأوى للاجئين السودانيين. تهدف هذه المبادرة إلى تحسين الظروف المعيشية للاجئين من خلال التركيز على حلول الإيواء المستدامة والشاملة.

وسيعمل البرنامج على إشراك المجتمعات المحلية في عمليات التخطيط والتنفيذ. ويضمن هذا النهج أن تكون المساكن ليست فقط سليمة من الناحية الهيكلية وتوفر الحماية من الظروف الجوية القاسية، بل وتستجيب أيضًا للاحتياجات المحددة للاجئين. ومن خلال إشراك اللاجئين في عملية الارتقاء، تعزز المبادرة الشعور بالملكية والتمكين، مما يساهم في نهاية المطاف في صمود مجتمعات اللاجئين

القطاع
المياه والصرف الصحي والنظافة

ستعمل مجموعة عمل قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة، برئاسة اليونيسف، على تحسين وصول اللاجئين إلى المياه الآمنة والصرف الصحي ومرافق النظافة لحمايتهم من الأمراض المنقولة بالمياه وتعزيز صحتهم ورفاهتهم بشكل عام بما يتماشى مع الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي لضمان المياه النظيفة والصرف الصحي.

سيضمن الشركاء الوصول إلى المياه النظيفة وإدارة النفايات الفعّالة وخدمات الصرف الصحي في المجتمعات الأكثر احتياجًا – سواء اللاجئين أو المجتمعات المضيفة المتأثرة – من خلال التدخلات التكاملية و سيتم وضع معايير الحد الأدنى لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة وفقًا لدليل معايير الشراكة الإنسانية (HSP Handbook)، مع مراعاة الاحتياجات الثقافية الخاصة باستخدام نهج قائم على العمر والنوع والتنوع (AGD).. وللتخفيف من خطر الأمراض المنقولة بالمياه، سيجري الشركاء حملات توعية حول تعزيز النظافة الصحية وتوزيع مستلزمات النظافة على الحدود والمدارس الحكومية ومراكز التعليم المجتمعية والمساحات الصديقة للأطفال والمستشفيات. وسيتم تعزيز التعاون مع المؤسسات الوطنية، بما في ذلك وزارة الصحة والسكان ووزارة التربية والتعليم وشركات المياه الوطنية/المحلية لتعزيز مكونات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية عبر مختلف مقدمي الخدمات. كما سيتم تقديم الدعم لتشغيل وحدات الرعاية الصحية الأولية بالطاقة الشمسية في أسوان، جنوب مصر، مما يعود بالنفع على اللاجئين والمجتمعات المضيفة لضمان طاقة موثوقة ومستدامة في منطقة يمكن أن تؤدي انقطاعات التيار الكهربائي فيها إلى تعطيل إمدادات الطاقة الأساسية. وسيحافظ الشركاء على خدمات المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات في المناطق الحدودية وتعزيز الأنظمة في المدارس والمجتمعات والمراكز الصحية، مع تقييم أوضاع مرافق الرعاية الصحية في أسوان مع توفير مستلزمات الوقاية من العدوى والسيطرة عليها (IPC)، وأدوات اختبار جودة المياه، ومواد النظافة لدعم اللاجئين السودانيين.

القطاع

المساعدات النقدية

تترأس المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) مجموعة العمل المعنية بالمساعدات النقدية (CWG)، والتي ستواصل تقديم مساعدات نقدية متعددة الأغراض (MPCA) لمرة واحدة لدعم اللاجئين الأكثر احتياجا، بهدف تلبية احتياجاتهم العاجلة وإدماجهم في آليات المساعدة طويلة الأجل، بما يتماشى مع الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (I SDG) للقضاء على الفقر.

وحتى الآن، تُقدَّم المساعدات النقدية متعددة الأغراض (MPCA) للفئات الأكثر احتياجا، مما يتيح للاجئين الوصول إلى المساعدات الإنسانية، ويمنحهم القدرة على تحديد أولويات نفقاتهم بما يتناسب مع احتياجاتهم. وسيتم تنسيق المساعدات النقدية بين الشركاء والقطاعات الأخرى لضمان تلبية الاحتياجات الأساسية وغيرها من متطلبات السكان المتضررين، مما يساهم في تحقيق نتائج إيجابية في مجال الحماية.

وتعمل مجموعة CWG على ضمان التنسيق التشغيلي الفعّال في عمليات التحويل النقدي من خلال توحيد الأدوات وآليات التحويل النقدي، وتحقيق تناسق في تقارير المساعدات النقدية وتقييمات الرصد المشترك، بالإضافة إلى إجراء تقييمات دورية لضمان فعالية التدخلات الإنسانية. هذا النهج يسمح بتنفيذ برامج متكاملة بين مختلف المنظمات والجهات الفاعلة في مجال المساعدات النقدية، مما يضمن تقديم استجابة إنسانية أكثر شمولية وفعالية.

للحد من الازدواجية في تقديم المساعدات، أنشأت مجموعة CWG فرق عمل متخصصة مثل سلة الحد الأدنى للإنفاق للبقاء على قيد الحياة (SMEB) لتقييم الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية المطلوبة للحياة الكريمة، والمتابعة بعد توزيع المساعدات (PMD) لرصد تأثير المساعدات النقدية على المستفيدين وتمكين الأفراد والعائلات من اتخاذ القرارات التي تناسب ظروفهم بشكل أفضل. يتم توزيع المواد غير الغذائية (NFI) في المناطق الحضرية مثل أسوان والإسكندرية والقاهرة، وتتنوع سلة المواد غير الغذائية وفقًا لسياق اللاجئين وثقافاتهم ومعايير الضعف الخاصة بهم لضمان استجابة أكثر ملاءمة لاحتياجاتهم.

الأولويات الشاملة

- العمر، النوع ، والتنوع (AGD)
- القسم الفرعي: إدماج الأشخاص ذوي الهمم
- القسم الفرعي: الشباب
- المساءلة أمام السكان المتضررين (AAP)
- الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسي (PSEA)
- الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي (MHPSS)
- التوطين المحلي
- العمل المناخي
- استخدام المساعدات النقدية

لمزيد من المعلومات، يُرجى الرجوع إلى النظرة الإقليمية في الصفحات 08-09.

الشراكة والتنسيق

مجموعة العمل المشتركة بين الوكالات، التي ترأسها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هي هيئة التنسيق الاستراتيجي للاستجابة للاجئين في مصر، حيث يناقش الشركاء قضايا السياسة والحماية وفجوات البرامج والتحديات المتعلقة بمجتمعات اللاجئين من جميع الجنسيات.

من ناحية أخرى، تُعد مجموعة العمل بين القطاعات، التي ترأسها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ويشارك في رئاستها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منتدى يجمع إحدى عشرة مجموعة عمل قطاعية وفرعية في مجالات الحماية، والصحة العامة، والتعليم، والأمن الغذائي، والمساعدات النقدية، والمأوى، والمواد غير الغذائية، وسبل كسب العيش، والإدماج الاقتصادي، والمياه، والصرف الصحي، والنظافة.

وتتولى مجموعة العمل بين القطاعات تنسيق وتحديد وتقييم المواضيع التشغيلية ذات الصلة لضمان اتباع نهج تكاملي ومعياري.

وتقدم مجموعة العمل بين القطاعات تقاريرها إلى مجموعة العمل المشتركة بين الوكالات لاتخاذ القرارات السياسية والتوجيه العام.

وتجتمع جميع مجموعات العمل القطاعية ومجموعات العمل الفرعية شهريًا.

وإذا لزم الأمر، ستشكل الوكالات فرق عمل للتركيز على مخرجات محددة مع التركيز على نواتج محددة لضمان الدعم المستهدف وتجنب ازدواجية التدخلات وتعزيز أوجه التآزر والتأثيرات،مثل فريق عمل منع الاستغلال والاعتداء الجنسي الذي تم إنشاؤه في عام 2023 للعمل على تطوير مؤشرات موحدة، ورصد عمليات التوزيع المشتركة، وقياس الحد الأدنى لسلة الإنفاق الأساسية (SMEB).

يضمن هذا المنتدى اعتماد نهج منسق وتعاوني وشامل يعزز احتياجات الحماية والصمود، إلى جانب تقديم المساعدات الإنسانية والحماية وإيجاد الحلول لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

ومن الجدير بالذكر، انه سيتم تعزيز آلية التنسيق لتعزيز فعالية استراتيجيات وأولويات الاستجابة، بما في ذلك تدابير التأهب المشتركة، وتقييمات الاحتياجات المشتركة، واستهداف المساعدات وتحديد أولوياتها، والمناصرة، وجمع المساعدات للاستجابة للاجئين من خلال نهج أكثر اتساقاً وشمولًا.

سارة تيغان، لاجئة سودانية وأم لتسعة أطفال، تظهر في الصورة مع ابنها جبريل البالغ من العمر عامين، أثناء تلقيهما العلاج الطبي في عيادة ريفيوجي إيجيبت، الشريك التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر.

© المفوضية / بيدرو كوستا غوميز

وقد تم جمع المعلومات وتبادل البيانات بين الشركاء من خلال أداة لإدارة المعلومات تسمى "ActivityInfo"، حيث يقوم الشركاء بمشاركة انشطتهم التنفيذية كل أربعة أشهر، بما في ذلك أثرالانشطة والتدخلات على المستفيدين وتوزيع الميزانية.

تهدف جهود نظام التتبع وأداة المعلومات هذه إلى ضمان التكامل والاتساق بين العمل الإنساني والإنمائي والتخطيط والبرمجة.

وستدعم المنصة المشتركة للمهاجرين واللاجئين، وهي منصة مشتركة بين الحكومة المصرية والأمم المتحدة في مصر، تنفيذ الخطط المذكورة أعلاه بطريقة تكميلية لخطة الاستجابة للاجئين من خلال تعبئة الموارد لدعم التدخلات في إطار البرنامج المشترك للأمم المتحدة.

ويهدف البرنامج إلى دعم الحكومة في الوفاء بالتعهدات التي قدمتها في منتدى الاستجابة للاجئين بشأن إدماج اللاجئين في الصحة والتعليم، ومساعدة جميع الفئات الضعيفة في تعزيز قدرتها على الصمود.

كما تبذل جهود كبيرة لتعزيز المحليات، لا سيما من خلال تحديد ودعم المنظمات التي يقودها اللاجئون. وسيجري تكثيف هذه الجهود لتمكين مجتمعات اللاجئين، وتعزيز قدرات المنظمات المحلية، ودعم السلطات الوطنية والمحلية، لتعزيز نهج أكثر شمولًا وتشاركية.

المتطلبات المالية المشتركة بين الوكالات

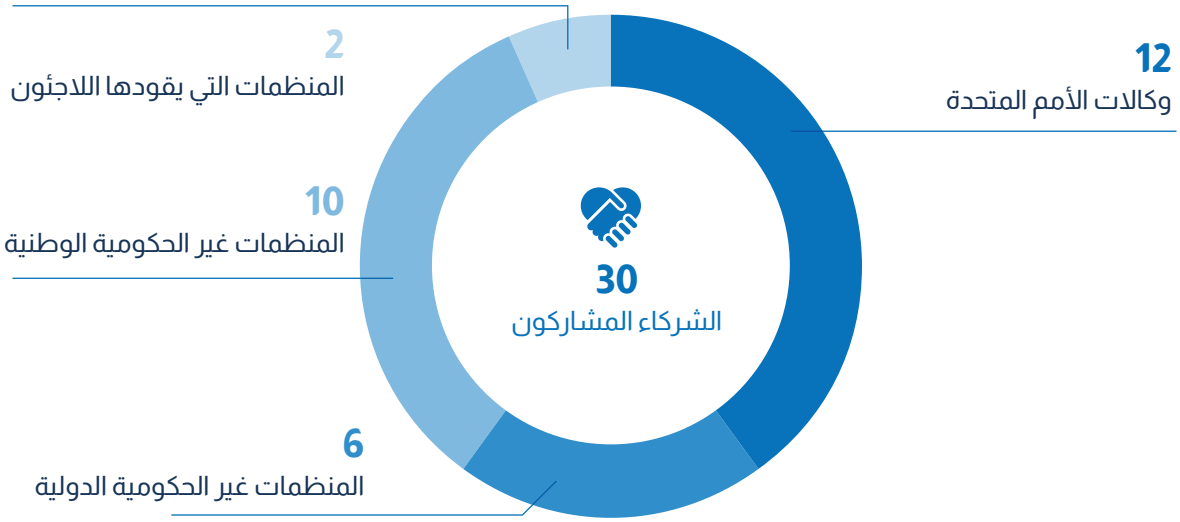

ملاحظات: تقتصر هذه القائمة على المنظمات المدرجة ضمن خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين (ERRRP)، حيث يتعاون العديد منها مع شركاء منفذين لتنفيذ أنشطة الخطة. يُرجى الرجوع إلى قسم «ملخص الميزانية حسب الشريك» للاطلاع على توزيع الشركاء حسب النوع.

هيكل التنسيق الوطني

هيكل التنسيق بين الوكالات في مصر

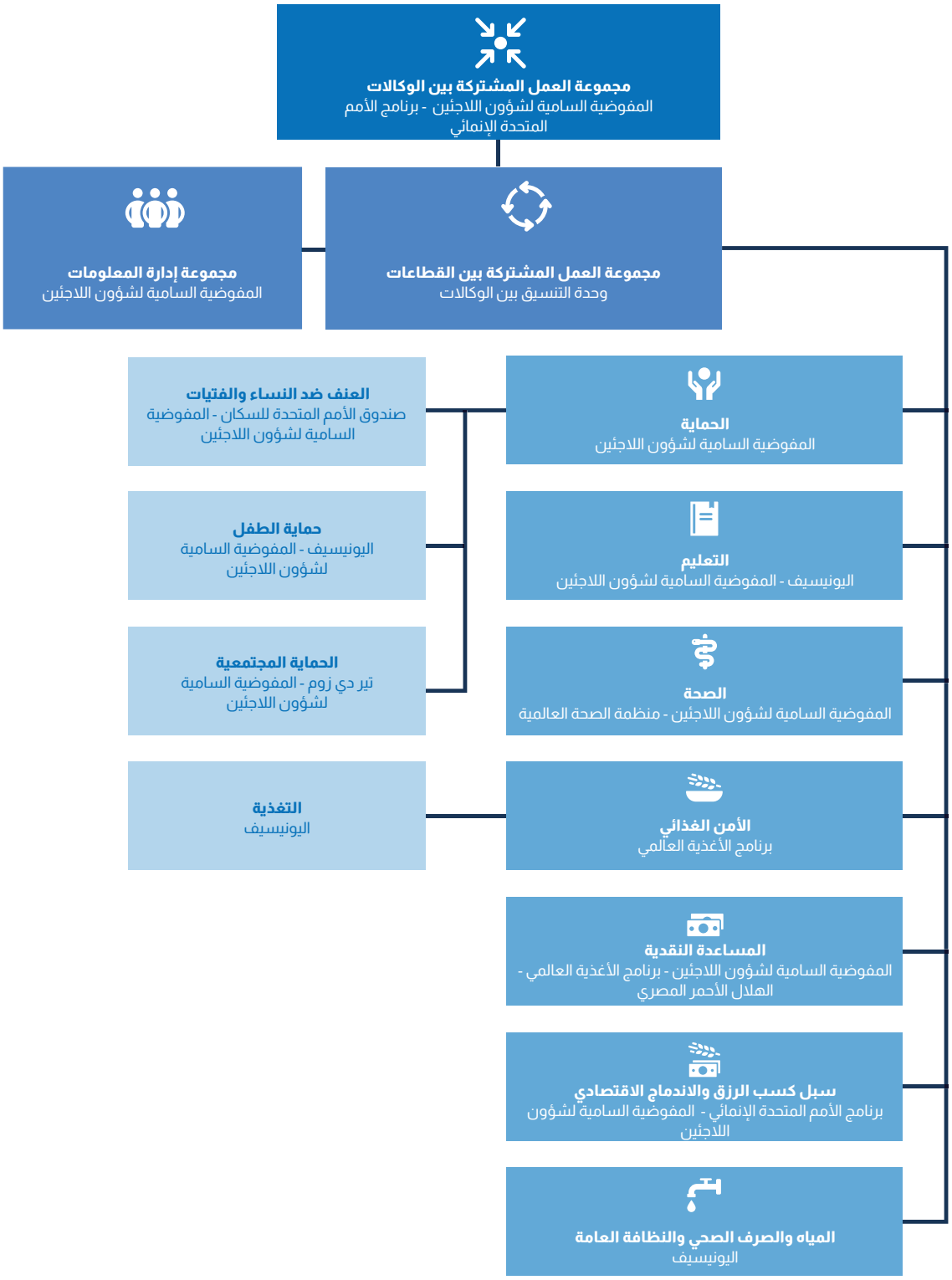

المتطلبات المالية المشتركة بين الوكالات

القطاع	قطاعات الصمود / تعزيز النظم	المنقذة للحياة	الإجمالي بالدولار الأمريكي
الاحتياجات الأساسية – التدخلات القائمة على النقد	$300,000	$82,632,671	**$82,932,671**
الحماية	$2,800,700	$69,165,801	**$71,966,500**
حماية -عام	$751,740	$28,333,749	**$29,085,489**
حماية الطفل	$143,700	$22,032,775	**$22,176,475**
العنف ضد النساء والفتيات	$1,505,000	$12,404,938	**$13,909,938**
الحماية المجتمعية	$400,260	$6,394,339	**$6,794,599**
الصحة العامة	$27,745,812	$29,576,089	**$57,321,901**
الأمن الغذائي	$7,051,899	$44,599,450	**$51,651,349**
التعليم	$3,286,833	$28,913,791	**$32,200,624**
سبل العيش والإدماج الاقتصادي	$21,095,637	$2,020,788	**$23,116,425**
المأوى والمواد غير الغذائية (SNFI)	$2,440,000	$8,609,290	**$11,049,290**
الخدمات اللوجستية	$0	$5,705,255	**$5,705,255**
المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH)	$200,000	$2,400,000	**$2,600,000**
التغذية	$73,500	$671,000	**$744,500**
الإجمالي	**$64,994,380**	**274,294,135 $**	**339,288,514 $**

هذا تفصيل حسب القطاع لمتطلبات المساعدات النقدية، والتي يتم تضمينها في إجمالي الميزانيات القطاعية المذكورة أعلاه. وتُعتمد المساعدات النقدية وتنعكس كآلية رئيسية للمساعدة والحماية وفقًا لسياسة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) للمساعدات النقدية للفترة 2022-2026. وتُستخدم المساعدات النقدية كآلية شاملة عبر مختلف القطاعات، بما في ذلك الحماية، ويتم تخصيص الميزانية لها وفقًا لنهج تلبية الاحتياجات الأساسية. وتُدرج المنح النقدية غير المقيدة / متعددة الأغراض لتلبية الاحتياجات الأساسية ضمن قطاع الاحتياجات الأساسية. باعتبارها الخيار المفضل لدى اللاجئين وطالبي اللجوء، وسيتم استخدام المساعدات النقدية كوسيلة أساسية لتحقيق نتائج الحماية وتلبية الاحتياجات الأساسية العاجلة.

ملخص الميزانية حسب القطاع على المستوى الوطني

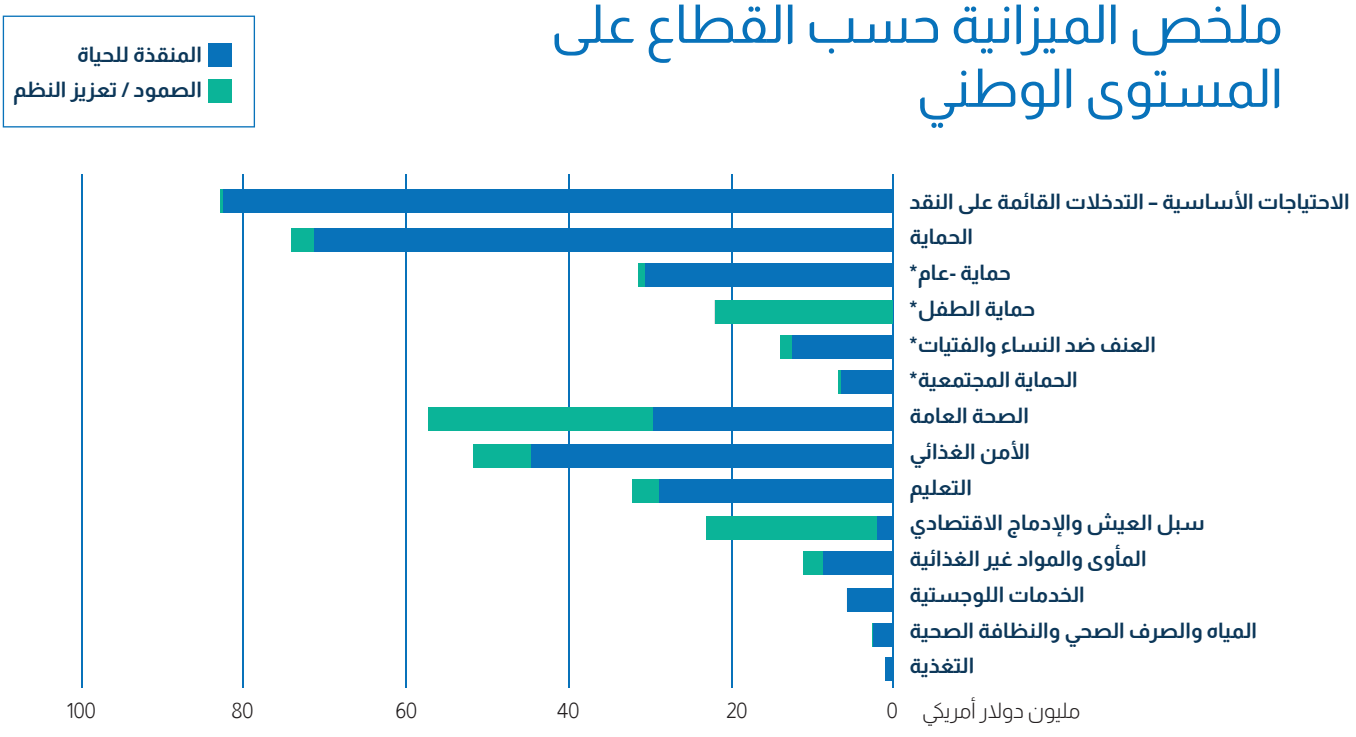

ملخص الميزانية حسب الشريك

#	الشريك	النوع	القطاع	المتطلبات بالدولار الأمريكي
1	بلقيس	منظمة يقودها اللاجئون	الحماية - العنف ضد الفتيات والنساء (مجموعة العمل المعنية بالعنف ضد المرأة)	$169,000
2	بنيان المستقبل للتنمية والخدمات	المنظمات غير الحكومية الوطنية	الاحتياجات الأساسية – التدخل النقدي التعليم الأمن الغذائي سبل كسب العيش التغذية	$469,787
3	مؤسسة كير مصر	المنظمات غير الحكومية الوطنية	التعليم سبل كسب العيش الحماية - العنف ضد الفتيات والنساء (مجموعة العمل المعنية بالعنف ضد المرأة)	$2,227,350
4	هيئة الإغاثة الكاثوليكية	المنظمات غير الحكومية الدولية	التعليم سبل كسب العيش	$1,628,647
5	داماس للتنمية	المنظمات غير الحكومية الوطنية	التعليم الأمن الغذائي الصحة سبل كسب العيش	$70,000
6	المؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين	المنظمات غير الحكومية الوطنية	الحماية - عامة	$100,000
7	بنك الطعام المصري	المنظمات غير الحكومية الوطنية	الأمن الغذائي	$310,000
8	الهلال الأحمر المصري	المنظمات غير الحكومية الوطنية	الصحة سبل كسب العيش	$4,280,665
9	اتجاه- معهد استشارات الشباب والتنمية اتجاه	المنظمات غير الحكومية الوطنية	الصحة سبل كسب العيش الحماية - العنف ضد الفتيات والنساء (مجموعة العمل المعنية بالعنف ضد المرأة)	$1,144,900
10	الإنسانية والإدماج	المنظمات غير الحكومية الدولية	الصحة الحماية - الحماية المجتمعية	$585,952
11	منظمة العمل الدولية - مصر	الأمم المتحدة	سبل كسب العيش	$2,072,437
12	إمباكت من أجل التنمية المجتمعية	المنظمات غير الحكومية الوطنية	التعليم سبل كسب العيش الحماية - حماية الطفل	$449,100

#	الشريك	النوع	القطاع	المتطلبات بالدولار الأمريكي
13	المنظمة الدولية للهجرة	الأمم المتحدة	الاحتياجات الأساسية – التدخل النقدي التعليم الصحة سبل كسب العيش الحماية - حماية الطفل الحماية - عامة المأوى والمواد غير الغذائية الحماية - عامة	$40,825,000
14	مؤسسة صناع الحياة (مصر)	المنظمات غير الحكومية الوطنية	الاحتياجات الأساسية – التدخل النقدي التعليم الصحة سبل كسب العيش	$5,365,100
15	بلان انترناشونال	المنظمات غير الحكومية الدولية	التعليم سبل كسب العيش الحماية - حماية الطفل الحماية - الحماية المجتمعية الحماية - العنف ضد الفتيات والنساء (مجموعة العمل المعنية بالعنف ضد المرأة) الحماية - عامة	$15,912,225
16	المبرمجون عن بعد	المنظمات غير الحكومية الدولية	سبل كسب العيش	$69,800
17	هيئة إنقاذ الطفولة	المنظمات غير الحكومية الدولية	الاحتياجات الأساسية – التدخل النقدي التعليم الأمن الغذائي الصحة سبل كسب العيش الحماية - حماية الطفل الحماية - الحماية المجتمعية	$10,300,825
18	سوريا الغد	منظمة يقودها اللاجئون	الاحتياجات الأساسية – التدخل النقدي التعليم الأمن الغذائي الصحة سبل كسب العيش الحماية - حماية الطفل الحماية - الحماية المجتمعية الحماية - عامة المأوى والمواد غير الغذائية	$1,969,392
19	التفاؤل لتنمية ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة	المنظمات غير الحكومية الوطنية	التعليم الحماية - العنف ضد الفتيات والنساء (مجموعة العمل المعنية بالعنف ضد المرأة)	$30,000
20	هيئة تير دي زوم	المنظمات غير الحكومية الدولية	الحماية - الحماية المجتمعية	$1,533,337
21	هيئة الأمم المتحدة للمرأة	الأمم المتحدة	سبل كسب العيش	$900,000

#	الشريك	النوع	القطاع	المتطلبات بالدولار الأمريكي
22	برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	الأمم المتحدة	الصحة	$30,000
23	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	الأمم المتحدة	الأمن الغذائي الصحة سبل كسب العيش	$8,080,000
24	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	الأمم المتحدة	التعليم	$324,000
25	صندوق الأمم المتحدة للسكان	الأمم المتحدة	الصحة الحماية - العنف ضد الفتيات والنساء (مجموعة العمل المعنية بالعنف ضد المرأة)	$14,000,000
26	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	الأمم المتحدة	المأوى والمواد غير الغذائية	2,440,000 $
27	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	الأمم المتحدة	الاحتياجات الأساسية – التدخل النقدي التعليم الصحة سبل كسب العيش الخدمات اللوجستية الحماية - حماية الطفل الحماية - الحماية المجتمعية الحماية - العنف ضد الفتيات والنساء (مجموعة العمل المعنية بالعنف ضد المرأة) الحماية - عامة	$137,714,027
28	اليونيسيف - صندوق الأمم المتحدة للطفولة	الأمم المتحدة	التعليم الصحة التغذية الحماية - حماية الطفل الحماية - عامة المياه و الصرف الصحي و النظافة العامة	$17,240,000
29	برنامج الأغذية العالمي	الأمم المتحدة	الأمن الغذائي الحماية - عامة	$84,656,970
30	منظمة الصحة العالمية	الأمم المتحدة	الأمن الغذائي الصحة التغذية الحماية - العنف ضد الفتيات والنساء (مجموعة العمل المعنية بالعنف ضد المرأة) المياه و الصرف الصحي و النظافة العامة	$20,390,000
	المجموع			**$339,288,514**

قائمة الاختصارات

AGD — نهج السن والنوع والتنوع
BIP — إجراءات المصالح الفضلى
BIA — تقييم مصالح الطفل الفضلى
BID — تحديد المصالح الفضلى
CEF — مؤسسة كير مصر للتنمية
COVID — مرض فيروس كورونا
CSO — منظمات المجتمع المدني
CRS — خدمات الإغاثة الكاثوليكية
CAMPAS – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
CPF — إطار الشراكة القطرية
CPSWG — الفريق العامل الفرعي المعني بحماية الطفل
CBP — الحماية المجتمعية
CBT — التحويلات النقدية
CBI — المساعدات النقدية
CBO — المنظمات المجتمعية
DHIS — نظام معلومات الصحة في المناطق
ERC — الهلال الأحمر المصري
EFR — المؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين
EBRD — المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير
FGM — تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية
VAWG — العنف ضد النساء والفتيات
GoE — الحكومة المصرية
GRF — المنتدى العالمي للاجئين
GCR — الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين
GIZ — التعاون الإنمائي الألماني
HI — منظمة الإنسانية والإدماج
HIV — فيروس نقص المناعة البشرية
HDPN — النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام
IAWG — الفريق العامل المشترك بين الوكالات
INGOs — المنظمات غير الحكومية الدولية
IOM — المنظمة الدولية للهجرة
ILO — منظمة العمل الدولية
IEC — الإعلام والتعليم والاتصال
ISWG — الفريق العامل المشترك بين القطاعات
LMF — مؤسسة صناع الحياة
LEI — سبل العيش والإدماج الاقتصادي
MoU — مذكرة تفاهم
MOFA — وزارة الخارجية
MoHE — وزارة التعليم العالي - مصر
MHPS — الصحة النفسيّة والدعم النفسي الاجتماعي
Mais — حركة من أجل التنمية الذاتية والتبادل والتماسك
MSF — أطباء بلا حدود
MPCA — المساعدة النقدية متعددة الأغراض
MOHP — وزارة الصحة والسكان
MoE — وزارة التربية والتعليم
NNGOs — منظمات غير حكومية وطنية
NCCS — الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ
NNI — المعهد القومي للتغذية
OAU — منظمة الاتحاد الأفريقي
OMC — دورة إدارة العمليات
PHC — الرعاية الصحية الأولية
PoE — نقاط الدخول
PDM — الرصد ما بعد التوزيع
PwD — الأشخاص ذوي الإعاقة
PSEA — الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين
RCM — نموذج تنسيق شؤون اللاجئين
RCO — مكتب المنسقين المقيمين
RSD — إقرار صفة اللاجيء
RUTF — الأغذية العلاجية الجاهزة للاستعمال
3RP — الخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود
SDR — استعراض البيانات الثانوية
SCI — المنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة
SDGs — أهداف التنمية المستدامة
SOPs — الإجراءات التشغيلية الموحدة
STDs — الأمراض المنقولة جنسياً
SMEB — سلة إنفاق الحد الأدنى للبقاء
TDH — منظمة أرض الإنسان/ الخدمات النفسية والاجتماعية
TCN — رعايا البلدان الثالثة
TB — مرض السل
UNHCR — مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
UASC — الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم
UNSDCF — إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة
UNICEF — منظمة الأمم المتحدة للطفولة
UNDP — برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNFPA — صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNAIDS — برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
UNESCO — منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
UNCT — فريق الأمم المتحدة القطري
UHIS — نظام التأمين الصحي الشامل
WFP — برنامج الغذاء العالمي
WHO — منظمة الصحة العالمية
WASH — المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

أديـد، طفلـة لاجئـة مـن جنـوب السودان،تشـارك فـي برنامـج «STEM للاجئيـن»، وهـو سلسـلة مـن المخيمـات اليوميـة حيـث يقضـي الأطفـال اللاجئـون أيامًـا مليئـة بالأنشـطة المشـوقة لاستكشـاف مجـالات العلـوم والتكنولوجيـا والهندسـة والرياضيـات، وإثـارة اهتمامهـم وفضولهـم بالعلـوم والتكنولوجيـا، وتعزيـز معنوياتهـم، وتنميـة مهاراتهـم.

© المفوضية / بيدرو كوستا غوميز

قائمة الشركاء

ERRRP

Balqees WOMAN & CHILD DEVELOPMENT
بنيان المستقبل
CRS CATHOLIC RELIEF SERVICES faith. action. results.

care EGYPT FOUNDATION
DAMAS Damas Organization for Development
EFRR

الهلال الأحمر المصري EGYPTIAN RED CRESCENT
EGYPTIAN FOOD BANK
etiCah

humanity &inclusion
ILO
IMPACT FOR COMMUNITY DEVELOPMENT

IOM UN MIGRATION
LIFE Makers EGYPT
PLAN INTERNATIONAL

{R.}
Save the Children
مؤسسة سوريا الغد للإغاثة Syria Al Ghad Relief Foundation

جمعية تفاؤل
Terre des hommes Helping children worldwide. tdh.ch
UNAIDS

UNDP
UNESCO
UN HABITAT FOR A BETTER URBAN FUTURE

UNHCR The UN Refugee Agency
unicef
UNFPA

UN WOMEN
WFP World Food Programme wfp.org
World Health Organization

UNITED NATIONS EGYPT

غياث منصور، لاجئ سوري، يسجّل مع طفله لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في القاهرة.

© المفوضية / بيدرو كوستا غوميز

خطة الاستجابة للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود في مصر

يناير
ديسمبر
2025

ERRRP

UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

UNDP

جمهورية مصر العربية
وزارة الخارجية
Ministry of Foreign Affairs

تم النشر في يونيو 2025